المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

الرباط في 25 دجنبر 2006

رسالة دورية عدد: **50 س 3**

من وزيـر العـدل

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكـلاء الملك لـدى المحاكـم الابتدائيـة

الموضوع: حول ظاهرة البناء غير القانوني.

سلام تـام بوجـود مولانـا الإمـام

وبعد،

لا يخفى عليكم ما تشكله ظاهرة البناء غير القانوني من انعكاس سلبي على المظهر الجمالي للمدن والقرى المغربية وتأثير على مستويات تنميتها اقتصاديا واجتماعيا لدرجة أصبحت معها تؤرق المدبرين للشأن العمراني ببلادنا.

ووعيا بخطورة هذه الظاهرة وتناميها الفاحش خصوصا مع اقتراب فترة الاستحقاقات الانتخابية لأجله، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة والمهابة الملك سيدي محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهذه الآفة ووضع حد لانتشارها، وتذكيرا بمضامين الدورية الوزارية المشتركة رقم 11525/468/275 بين وزارة الداخلية ووزارة العدل والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير الصادرة بتاريخ 11 يوليوز 2003.

أطلب منكم العمل على إيلاء قضايا مخالفات البناء وانتشار البناء غير القانوني بالغ الأهمية، والتحلي بما يلزم من يقظة وحزم وصرامة في التعامل مع المخالفات القانونية المرتكبة في مجال البناء والتعمير سواء من حيث حث الجهات المكلفة بالبحث على إنجازه في أسرع وقت وإحالة المشتبه فيهم على القضاء والتماس عقوبات زاجرة متناسبة مع خطورة الأفعال واستعمال وسائل الطعن المخولة قانونا في حالة ما إذا كانت الأحكام غير محققة للردع الكافي، مع موافاتي بتقارير شهرية عن المتابعات والأحكام الصادرة في حق المخالفين لقانون التعمير، **والسـلام**.

وزير العدل
محمد بوزبع